S

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

PROVISIONAL

S/PV.2912
27 March 1990

ARABIC

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثانية عشرة بعد الألفين والتسعمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الثلاثاء ، ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٠ ، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس :	السيد الأشطل	(اليمن الديمقراطية)
الأعضاء :	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد سميرنوف
	اثيوبيا	السيد غوشو
	رومانيا	السيد مونتيانو
	زائير	السيد بغبني اديتو نزنغيا
	الصين	السيد لي لويي
	فرنسا	السيد بلان
	فنلندا	السيدة راسي
	كندا	السيد فورتييه
	كوبا	السيد موريتو
	كوت ديفوار	السيد أنيت
	كولومبيا	السيد بنيالوسا
	ماليزيا	السيد هاسمي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السيد ريتشاردسون
	الولايات المتحدة الامريكية	السيد واطسون

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات. وينبغي إرسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥٥

الإعراب عن الترحيب بالممثل الدائم لرومانيا

الرئيس أود في بداية الجلسة أن أرحب بالممثل الدائم الجديد لرومانيا لدى الأمم المتحدة سعادة السيد اوريل - دراغوش مونتيانو الذي يحضر اجتماعات المجلس لأول مرة ، واتمنى له النجاح في مهامه .

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال .

الحالة في الأراضي العربية المحتلة

رسالة مؤرخة في ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٠ وموجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لدى الأمم المتحدة (S/21139)

الرئيس : عملا بالمقرر المتخذ في الجلسة ٢٩١٠ ، أدعو ممثلي الاردن واسرائيل والسنغال الى شغل المقاعد المخصصة لهم الى جانب قاعة المجلس ، وأدعو ممثل فلسطين الى شغل مقعد على طاولة المجلس .

بدعوة من الرئيس شغل السيد صلاح (الاردن) والسيد بين (اسرائيل) والسيدة ديالو (السنغال) المقاعد المخصصة لهم الى جانب قاعة المجلس ، وشغل السيد القدوة (فلسطين) مقعدا على طاولة المجلس .

الرئيس : أود أن أحيط أعضاء المجلس علما بأنني تلقيت رسائل من ممثلي اندونيسيا ، باكستان ، البحرين ، تونس ، الجزائر ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، الجمهورية العربية السورية ، العراق ، قطر ، مصر ، المملكة العربية السعودية ، الهند ، اليمن ، يوغوسلافيا ، يرجون فيها دعوتهم للمشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس . ووفقا لما جرت عليه الممارسة ، اقترح ، بموافقة المجلس ، دعوة هؤلاء الممثلين للمشاركة في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت ، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق وللمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

لعدم وجود اعتراض ، تقرر ذلك .

بدعوة من الرئيس شغل السيد سوتريسنا (اندونيسيا) ، والسيد عمر (باكستان) ، والسيد الشكر (البحرين) ، والسيد غزال (تونس) ، والسيد بن جمعة (الجزائر) ، والسيد التريكي (الجماهيرية العربية الليبية) ، والسيد أودوفينكو (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) ، والسيد عوض (الجمهورية العربية السورية) ، والسيد الانباري (العراق) ، والسيد الناصر (قطر) ، والسيد موسى (مصر) ، والسيد القحطاني (المملكة العربية السعودية) ، والسيد مينون (الهند) ، والسيد سلام (اليمن) ، والسيد بيتش (يوغوسلافيا) الاماكن المخصصة لهم الى جانب قاعة المجلس .

الرئيس : أود أن أحيط أعضاء المجلس علما بأنني قد تلقيت رسالة مؤرخة في ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٠ وموجهة الى رئيس مجلس الامن من القائم بالاعمال الدائمة للمملكة العربية السعودية لدى الامم المتحدة بالوكالة ، نصها كالتالي :

"يشرفني أن أرجو من مجلس الامن توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت الى سعادة السيد إنجين أ. أنساي ، المراقب الدائم لمنظمة المؤتمر الإسلامي لدى الامم المتحدة ، أثناء نظر المجلس في البند المعنون "الحالة في الاراضي العربية المحتلة" .

وقد عممت الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الامن تحت الرقم S//21203 . إذا لم أسمع أي اعتراض فإني سأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه الدعوة الى السيد إنجين أ. أنساي بموجب المادة ٣٩ .

نظرا لعدم وجود اعتراض فقد تقرر ذلك .

الرئيس : يستأنف مجلس الامن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله .

المتكلم الاول هو ممثل مصر ، وأدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد موسى (مصر) : السيد الرئيس ، دعني أعبّر لك في مستهل كلمتي عن سعادتي الشخصية بأن أراك ترأس مجلس الأمن في هذا الشهر لتقود بخبرتك وحكمتك مناقشات المجلس في قضية شغلت ، ولا تزال تشغل ، الرأي العام العربي والعالمي ، وذلك للخطورة التي تمثلها على مصداقية المفاهيم الجديدة للعلاقات الدولية .

ويهمني أيضا أن أحيي في شخصكم بلدكم الشقيق الفتي ، اليمن الديمقراطي ، الذي تربطه ببلادي مصر علاقات التقدير والمودة ، إلى جانب أواصر العروبة والاخوّة .

كما أود أن أوجه التحية ، من خلالكم ، إلى المندوب الدائم لكوبا على قيادته الماهرة والرزينة لمداولات المجلس في الشهر الماضي .

لعلكم توافقونني الرأي في أنه قد أصبح من الأمور المجمع عليها أن عالم الامس هو صفحة يجري طيّها ، وأننا نعيش مرحلة تاريخية بالمعنى الحرفي للكلمة ، نشهد فيها متغيرات هائلة في خريطة العالم السياسية والاقتصادية بل والأيديولوجية ، تنبئ بمسار مختلف للعلاقات الدولية ، وربما بعالم جديد يتوافق ميلاده مع ميلاد القرن الحادي والعشرين ، الذي لم يعد بعيدا ، الأمر الذي يتطلب منا ، وبصفة خاصة في إطار هذا المحفل الهام - مجلس الأمن - أن نقف مع أنفسنا وقفة تدبّر ، تستدعي الماضي لتستخرج عبره ، وتستشرف آفاق المستقبل لترسم طريقا يقي البشرية من العثرات التي عانينا منها في العقود الماضية ، في إطار الحرب الباردة وسياسات الاستقطاب والهيمنة ، والاستغلال والتفرقة ، والاحتلال والسيطرة ، حتى يسود عالم الغد قانون عادل يطبّق ، ومبادئ ومُثل تحترم ، ونُظم تعطي لكل ذي حق حقه ، في إطار من المساواة والديمقراطية واحترام حقوق الانسان دون انتقائية أو تمييز .

إن أهم وثائق القرن العشرين بلا منازع هي ميثاق الأمم المتحدة ، بمبادئه وأهدافه ، وما يتصل بها من نصوص تضمّنها الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، والمواثيق العاملة في مجال الحقوق الانسانية ، فهي التي تكشف عن حقوق الشعوب والأفراد وتؤكدها ، وتطالب باحترامها ، وتعمل على الالزام بها ، ولا أخالني متجاوزا للواقع إذا قلت إن عدم الالتزام بهذه المبادئ والأهداف ، وبتلك النصوص والمواثيق ، أو تطبيقها بطرق ملتوية أو انتقائية ، انما كان السبب الرئيسي وراء الخلل الذي أصاب

النظام الدولي الحاضر ، والذي نشهد الآن مرحلة تحوُّل جذري فيه . وإذا نحن سمحنا لعناصر الخلل أن تستمر وتتعمق ، لتنتقل معنا أو بنا من قرن إلى قرن ، أو من عصر إلى عصر فإننا بذلك نحكم على العلاقات الدولية في عهدها البازغ بألا تكون أفضل من سابقتها ، وأن تعاني من نفس سلبياتها .

وقضية اليوم كما هي مطروحة على مجلسكم الموقّر تتعلق بموضوع يثير هذه الأمور جميعا ، انطلاقا من قيام اسرائيل بممارسات الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس ، ونقل أجزاء من سكانها ومن المهاجرين الذين يفدون عليها بالآلاف هذه الأيام ، إلى هذه الأراضي التي لا تعترف دولة واحدة في العالم بمشروعية وجودها تحت السيطرة الاسرائيلية .

ونقطة البداية هنا تساؤل أعتبره رئيسيا : هل نحن حقيقة في مجال تطبيق حقوق الانسان ، أم أننا أمام محاولة لتشبيث أمر واقع ولو كان غير قانوني ، تجري باسم حقوق الانسان ؟

نعم إن الاعلان العالمي لحقوق الانسان يؤكد في مادته الثالثة عشرة حق كل فرد في حرية التنقل والاقامة ، كما أنه يؤكد حق كل فرد في أن يغادر أي دولة أو وطن بما في ذلك بلده ووطنه ، وكذلك حق العودة إلى وطنه الذي خرج منه .

نعم إن العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية يؤكد في مادته الثانية عشرة نفس هذه الحقوق .

ومن هنا ، أجيب على تساؤلي : إن هجرة اليهود السوفيات أو غيرهم إلى اسرائيل ، مادامت اختيارا حرا لهؤلاء المهاجرين ، ومادام لهم حق العودة طبقا للأساس القانوني السابق عرضه ، تصبح أمرا ليس لنا عليه مطعن من هذه النواحي ، ولكن لابد من وضع معايير لتلك الهجرة حتى لا يتم استيطانهم في الأراضي العربية المحتلة .

ولا شك أن توطين المهاجرين في الضفة الغربية أو غزة المحتلتين اجراء غير قانوني ؛ وهو يثير قضية تتطلب التفكير في الموضوع من زوايا مختلفة . فإذا كان خروج المهاجر من بلده ينتهي به إلى أن يشارك في احتلال أرض عربية ، وفي طرد أصحاب الأرض الشرعيين بالمخالفة للقوانين الدولية - فإننا نكون بذلك أمام وضع خطير يسمح

بتحدي القانون الانساني وخرق حقوق الانسان باسم تطبيق حقوق الانسان ، وبشكّل ممارسة لمعايير انتقائية مزدوجة ، هي المعايير التي سببت مآسي عديدة شهدتها البشرية طوال عصورها ، وآن الاوان في اطار العلاقات الدولية الجديدة أن نضع لها حدا ونهاية .

إن اتفاقية جنيف الرابعة في مادتها ٤٩ تقطع بعدم جواز قيام دولة الاحتلال بنقل سكانها أو جزء منهم إلى الأراضي التي تحتلها ، وبالتالي يكون تغيير الوضع الديموغرافي للأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس عن طريق توطين المهجرين ، مخالفا لنص تلك المادة مخالفة صريحة ، وكذلك مخالفا لروح الاتفاقية الرابعة في مجموعها ، ومن ثم يعتبر عملا غير قانوني .

وكذلك فإن اجراءات الضم التي تقوم بها دولة الاحتلال - اسرائيل - لأجزاء من الأراضي الفلسطينية المحتلة هي تغيير في وضع هذه الأراضي وتعتبر هي الأخرى غير قانونية ، وهو ما أكده مجلس الامن بكل قوة ووضوح في القرار الاجماعي ٤٦٥ (١٩٨٠) المؤرخ في ٤ آذار/مارس ١٩٨٠ ، حيث قرر عدم شرعية الاجراءات التي تتخذها اسرائيل لتغيير الوضع المؤسسي أو القانوني أو التركيبة الديموغرافية في الأراضي المحتلة بما فيها القدس ومخالفة ذلك لاتفاقية جنيف الرابعة .

ويهمني في هذا أن أشير إلى أن الحكومة الامريكية ، وعلى أعلى مستوى ، قد أكدت مؤخرا مرة أخرى موقفها من عدم جواز اقامة المستوطنات في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية .

وفوق كل ذلك ، فإن اجراءات الضم والالحاق ، وممارسة التغيير الديموغرافي في الأراضي المحتلة انما تلقي الضوء على ما قد يكون هناك من مخططات بالنسبة لمستقبل هذه الأراضي ، والتي إن صح ما نستقرئه بشأنها ، تشكّل خرقا لا شك فيه لمبدأ هام أقرّه ميثاق الأمم المتحدة ، وهو القاضي بعدم جواز الاستيلاء على الأراضي عن طريق الحرب ، وهو الأساس الذي قام عليه القراران ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) .

ومن هنا أود أن أكرر ، رغم مغبة التكرار ، أن مصر تشدد على ضرورة احترام المبادئ والقواعد القانونية التي ارتآها المجتمع الدولي أساسا لنظامنا المعاصر في وقت السلم والحرب ، بل وضمان احترام المبادئ الانسانية التي كانت وراء تقنين أحكام اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ . لقد كانت أحكام هذه الاتفاقيات ولا تزال صريحة محكمة في سد جميع الثغرات ، قانونية كانت أم غير قانونية ، أمام ايراد المبررات والذرائع لعدم الالتزام بحكم من أحكامها . إن الشرعية الدولية وسيادة القانون لابد أن تحكما تعاملاتنا جميعا ، وإلا انغمس العالم في الفوضى واندفع نحو الغوغائية .

والمسؤولية في القضية المطروحة ، وإن كانت طبقا للمادة الأولى من اتفاقيات جنيف الأربع ، تقع على الدول الأطراف في تلك الاتفاقيات بالعمل على كفالة احترام نصوصها وهو ما يجب أن تتحمل به تلك الدول باتخاذ موقف اجماعي ازاء عملية التوطين في الأراضي المحتلة ، إلا أن هذا لا ينقص بأي حال من مسؤولية الحكومة الاسرائيلية التي عليها ، كما ذكر ممثل الاتحاد السوفياتي في الجلسة السابقة ، أن تضمن عدم السماح للأشخاص الذين يفدون للعيش في اسرائيل بالاستيطان حيثما ينبغي لهم عدم الاستيطان ، أي في الأراضي المحتلة . إن مسؤولية اسرائيل كدولة الاحتلال في ذلك واضحة ، ومبادئ القانون الدولي ونصوص الاتفاقيات المكوِّنة له في هذا الشأن حاسمة وقاطعة .

رغم أننا لا نناقش هنا حق الفرد أو حق أي مجموعة في الهجرة . أو حق أية دولة في السماح لهم بذلك خروجا أو عودة أو استقبالا ، فلقد تابعت مصر في الآونة الأخيرة هذه الظاهرة بالقلق من منطلق أن ارتباط الهجرة إلى اسرائيل بالتوطين في الأراضي المحتلة يشكِّل تهديدا جدِّيا لأحد العناصر الرئيسية الضرورية لنجاح مسيرة السلام ، وهو أن يكون لمواقف كل طرف من الأطراف قدرا مناسبا من المصداقية ، من حيث النوايا ومن حيث الممارسة .

فكيف تتوافر المصداقية اللازمة ، إذا تضافرت الهجرة إلى اسرائيل مع استيطان الأراضي الفلسطينية المحتلة في نفس الوقت الذي يُرفض فيه السماح للمبعدين من الأراضي المحتلة بالعودة إلى ديارهم وأرضهم ؟ وكيف يمكن لأى محاولة لبناء الثقة بين

الطرفين الاسرائيلي والفلسطيني ، كخطوة نحو حل النزاع العربي الاسرائيلي بشكل شامل ومتكامل ، أن تنجح إذا استمرت اسرائيل في سياساتها وممارساتها هذه ؟ ثم نستمع إلى بعض المسؤولين الاسرائيليين يتحدثون حديثا غير مسؤول عن اسرائيل الكبرى بما يحمل معنى التحدي للقانون الدولي ولمبادئ العدالة ولتطلعات الاستقرار الاقليمي ولعناصر التسوية السلمية ومتطلبات السلام .

وكما ذكر وزير الخارجية المصرية في خطابه أمام مجلس وزراء جامعة الدول العربية في مطلع الشهر الحالي

"أنه من الصعب علينا قبول أن تأتي هذه الهجرة على حساب الأمن والاستقرار والسلام في الشرق الأوسط" .

ويرتبط بهذا ما نشاهده في الأراضي المحتلة من انتفاضة شعبية ضد الاحتلال والاستيطان والمعاناة من سياسات وممارسات تتعارض مع حقوق الانسان . ويهمّني أن أشير في هذا المقام إلى ما ذكره مؤخرا الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر بشأن سياسة الحكومة الاسرائيلية في حرمان سكان الأراضي المحتلة من حقوقهم الأساسية وهدم منازلهم ووضعهم في السجون دون محاكمة ، بل دون تهمة معيّنة ، لفترات تطول حتى عام كامل .

ومرة أخرى أتساءل هل هناك أولوية لبعض الحقوق الانسانية على غيرها ، أم تظل هناك شعوب لا يحق لها ممارسة حقوقها الأساسية في عالم يرفع علم الحضارة ويعطي الأولوية لممارسة الشعوب لحقوق الانسان ؟

إننا جميعا نتحمل مسؤولية كبيرة في صيانة حقوق الانسان في مختلف بقاع العالم ، وفي مقدمتها حقوق الشعوب التي مازالت تعاني من وطأة الاحتلال . كما يتحمل المجتمع الدولي مسؤولية بالغة الأهمية في الحفاظ على جهود السلام في الشرق الأوسط في هذه المرحلة الدقيقة التي تمر بها عملية السلام ، ويجدر بنا ألا نسمح لأحد بإهدار فرصة فريدة لإحراز تقدم ملموس نحو التوفيق بين الشعبين الفلسطيني والاسرائيلي ، ونحو مصالحة تاريخية تضمن لكل منهما حقوقه وتسهم في التوصل إلى تسوية سلمية عادلة ودائمة .

ولعلكم تتفقون معي أن الدولتين العظميين لهما دور متميز في هذا الاطار ، وهو ما دفع القيادة المصرية إلى مخاطبتهما على أعلى مستوى ، بغية صيانة حقوق الشعب الفلسطيني من أية انعكاسات مترتبة على الهجرة إلى اسرائيل .

وأود أن أنتهز هذه المناسبة ، ومن هذا المنبر العريق ، لأطالب باسم الحكومة المصرية اسرائيل باتخاذ موقف ايجابي يرقى إلى مستوى حساسية المرحلة التي تمر بها جهود السلام في منطقتنا . أطالبها بوقف معاملاتها التعسفية ضد الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة . أطالبها بوقف الاستيطان ووقف التغيير الديموغرافي للأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس ، وبالذات بألا توطن المهاجرين الوافدين اليها في الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧ ودون استثناء .

وعلى مجلس الأمن ، وهو الجهاز الدولي المنوط به مسؤولية الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين ، اتخاذ موقف حاسم يؤكد عدم شرعية استيطان الاسرائيليين في الأراضي الفلسطينية المحتلة .

وفي النهاية اسمحوا لي أن أوجز موقف مصر من المشكلة التي نواجهها وهو على الوجه التالي : أولا ، احترام وانطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما فيها القدس ، والتي تقضي بعدم جواز تغيير التركيب الديموغرافي أو الوضع القانوني للأراضي المحتلة ، وتمنع نقل السكان من دولة الاحتلال إلى تلك الأراضي . ثانيا ، اعتبار اقامة المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة ، بما فيها القدس ، عملا غير قانوني وعقبة في طريق السلام . ثالثا ، مطالبة حكومة اسرائيل بالوقف الفوري لإقامة المستوطنات في تلك الأراضي أو لنقل سكانها والمهاجرين اليها . والتوقف عن كل ما من شأنه أن يشكل تغييرا في الأراضي المحتلة تمنعه اتفاقيات جنيف . رابعا ، مناشدة كافة الدول الموقّعة على اتفاقيات جنيف العمل على ضمان احترام هذه الاتفاقيات . خامسا ، اتخاذ اجراءات وترتيبات محددة لمتابعة ومراقبة تطورات هذا الموضوع .

وختاما يهمني أن أدعوكم جميعا إلى بذل قصارى الجهد نحو دفع مسيرة السلام

ووقف كل ما يشكّل عقبة في طريقها ، لكي تكون أولى خطواتنا في عقد التسعينات زرع بذرة السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط .

الرئيس : أشكر ممثل مصر على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

المتكلم التالي هو ممثل اليمن ، أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد سلام (اليمن) : السيد الرئيس والأخ العزيز السفير عبد الله صالح الأشطل المندوب الدائم للشطر الجنوبي من اليمن . إنه لمن دواعي سروري وغبطتي أن أرى شخصية يمنية وطنية فذة تتمتع بكفاءة عالية وقدرة ادارية معروفة تتبوأ رئاسة أعمال هذا المجلس الموقر لهذا الشهر .

إن اليمن بشطريه يعتز بأن يرى أحد أبنائه المعروف بنضاله الوطني وبخبرته الطويلة في العمل بالمجال الدولي وبحنكته السياسية وحكمته اليمنية يتولى رئاسة أعمال مجلس الأمن .

وإن وفد الشطر الشمالي من اليمن والذي يشرفني أن أتحدث باسمه أمامكم لواثق كل الثقة من أن مداولات مجلسكم الموقر برئاستكم ستتوج بالنجاح .

كما لا يفوتني أن أنوه بما بذله سلفكم السفير ريكاردو ألاركون سفير جمهورية كوبا الاشتراكية من مجهودات مشكورة في ادارة أعمال مجلسكم الموقر في الشهر الماضي .

في يوم ٢١ آذار/مارس الجاري احتفل الشعب الناميبي بمناسبة اعلان استقلاله . واننا إذ نهنئه ونبارك له استقلاله نتذكر أن انتصار شعب ناميبيا على الظلم والقهر والاستعباد قدر ومصير محتوم ، وأن الشعب الناميبي الذي ضحى بأمواله ودماء أبنائه لاستعادة حريته واستقلاله لجدير باحترامنا وتقديرنا له ، وأن الشعوب التي تمتهن حقوق الشعوب الأخرى وتدوس على كرامتها وعزتها ليس لها مكان بيننا . وفي عالمنا المعاصر القائم على تحقيق العدالة واحترام التعهدات الناشئة عن الالتزام بالقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ومبادئ حقوق الانسان .

إنه لا يمكن حل مشكلة أي شعب على حساب حقوق شعب آخر ، وان نتائج التغيرات في الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية وما تمخض عنها من هجرة الالاف من اليهود السوفيات الى فلسطين أصبحت هذه الهجرة الجماعية المكثفة تهدد مصالح الشعب العربي في فلسطين بل وتهدد الأمن القومي العربي وسلامة الأراضي العربية ، وان عملية التهجير هذه تعيد الى أذهان الأمة العربية ما حدث من جراء الهجرات اليهودية المكثفة السابقة الى فلسطين ، والتي ساهم أفراد منها في مذبحة دير ياسين وكفر قاسم وقبية ونحالين ، بغرض ارهاب الفلسطينيين وإجبارهم على ترك أرضهم وديارهم وممتلكاتهم

وتشريدهم في الأرض طوال فترة طويلة من الزمن وان ما يقوم به الجنود والمستوطنون اليهود الآن ضد النساء والأطفال العزل من السلاح لجريمة شنعاء ووصمة عار في جبين تلك الشعوب والحكومات التي ترى هذه الجرائم ترتكب في حق الشعب الفلسطيني وهي لا تحرك ساكنا ، ومع ذلك تتشدق بإيمانها بحرية التعبير واحترامها لمبادئ حقوق الانسان .

واسمحوا لي بأن أذكر السادة أعضاء مجلس الأمن بما ورد في النشرة الاخبارية لمنظمة العفو الدولية في عددها الأول الصادر في كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ .

ففي الصفحة الرابعة تتحدث النشرة عن الضحايا من الشباب والأطفال الذين كان بينهم أطفال صغار في الثالثة أو الرابعة من أعمارهم الذين قتلوا كلهم تقريبا برصاصات صوبت مباشرة الى رؤوسهم ، أكرر ، صوبت مباشرة الى رؤوسهم ، ومن مسافات لا يزيد بعضها عن العشرة أمتار

"لقد وثّقت منظمة العفو الدولية عدة حالات محددة لأشخاص قتلوا على أيدي القوات الاسرائيلية في ظروف توحي بالاستخدام المفرط للقوة أو بالقتل العمد . وفيما يلي بعض هذه الحالات التي وقعت منذ عام ١٩٨٩ . أصيبت رنا المصري ، البالغة من العمر ١٣ عاما ، في رأسها برصاصة من النوع المعروف باسم "البيلي" "Marble" بعد ظهر السابع من شهر كانون الثاني/يناير في نابلس . ويبدو أن الرصاصة أطلقت من مسافة بضعة أمتار .

"وفي ٢٧ شباط/فبراير كان عطوة حرز الله ، طالب جامعي في السادسة والعشرين من عمره هو وأربعة شبان آخرون عائدين من قرية مجاورة ، فلما بلغوا وسط القرية جابههم الجنود على ما يبدو وأطلق أحد الجنود النار من مسافة قريبة فأصيب عطوة حرز الله برصاصتين في رأسه .

"وفي ١٩ آذار/مارس ، بينما كان سامر العاروري البالغ الحادية عشرة من عمره ، يلعب كرة القدم ، اذ بقافلة من الجنود تدخل قريته سلّة الحارثية بالضفة الغربية كي تنذر السكان - على ما يبدو - بأن من المزمع هدم عدد من البيوت . وعندما رأى الأطفال الجنود يفدون الى القرية ركضوا نحو أرض مرتفعة ليرقبوا منها ما يجري . وليس واضحا ما اذا كان هؤلاء الأطفال قد قاموا برشق الحجارة . ولكن جنديا خرج من سيارته ، ثم قام باطلاق النار دون سابق انذار ،

على ما يبدو . فأصيب سامر العاروري بجرح مميت في عنقه وسقط على الأرض . ويقال إن الجندي نفسه استدار ثم اطلق النار على فتيان آخرين . فأصابت إحدى الرصاصات نعمان الجرادات البالغ السابعة عشرة من عمره في رأسه ، وفي نفس اليوم كان أسعد حمودة ، البالغ الرابعة عشرة من عمره يسير في أحد شوارع غزة عائدا الى منزله عندما أطلق أحد الجنود النار عليه دون انذار من أعلى مبنى يتألف من أربعة طوابق فأصيب برصاصة في رأسه .

"وفي ٣٠ آذار/مارس في قرية دار صلاح بالضفة الغربية في وقت مبكر من بعد الظهر وصلت الى القرية مجموعة من شرطة الحدود بحثا عن المتظاهرين الذين فروا عبر الحقول المجاورة . وتفيد التقارير ان سالم مبارك كان يعمل في حقل مجاور لبيته وقيل إن أحد رجال الشرطة صوب سلاحه نحوه وأطلق عليه النار ربما من مسافة ٢٠٠ متر دون انذار ، فأصابه في رأسه .

"وفي ١٤ نيسان/ابريل بينما كان الطالب باسل بعارة وهو طالب في الثامنة عشرة من عمره يسير في الشارع مع فتيان آخرين عندما أمرهم جنود اسرائيليون بالوقوف مقابل الحائط . وورد أن باسل بعارة بدأ بالركض فأطلق الجنود عليه النار فأصيب في مؤخرة عنقه فسقط على الأرض ، ولكنه ما لبث أن نهض ثانية ، وركض في طريق جانبي ، غير أنه فوجئ بمزيد من الجنود يسدون عليه الطريق ويطلقون عليه النار في رأسه .

"وفي ٨ نيسان/ابريل في حنين ، كان الطالب ماهر شلبك البالغ من العمر الثالثة عشرة قد خرج من بيته عندما سمع نسوة يصرخن في وجه جنود كانوا يجبرون الفتيان على إخلاء الطريق وعندما استدار عائدا الى بيته ، خرج جنديان من سيارة عسكرية وورد أن أحدهما جثا على ركبتيه ، ثم اطلق عليه عيارا ناريا حال وصوله الى مدخل بيته فأصابه في رأسه" .

وآخرون وآخرون الى آخر صفحة خمسة من النشرة الاخبارية لشهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ .

كيف تفسرون تصويب الجنود الاسرائيليين بنادقهم بدقة الى رؤوس الأطفال الفلسطينيين ؟ أليست هذه أحكام بالإعدام تنفذ في أطفال الشعب الفلسطيني في الشوارع والحقول ؟

إذا فما الفرق بين بول بوت وشامير ؟ وهل يستحق حكما بالإعدام من يرمي حجرا للتعبير عن مشاعر الظلم والقهر والاستعباد الذي يمارسه الاحتلال الاسرائيلي البغيض ضده ولفترة طويلة من الزمن ؟ وهل يستحق أطفال الشعب الفلسطيني أن يحكم عليهم بالإعدام لأنهم ملثمون أو لأنهم قاموا بالكتابة على الجدران أو لأنهم رفعوا العلم الفلسطيني أو لأنهم حاولوا مصادرة البطاقات المغنطيسية أو لهروبهم من الشوارع الى منازلهم خوفا من مطاردة الجنود والمستوطنين الاسرائيليين ؟ وهل تنفيذ حكم الإعدام رميا بالرصاص يساوي ما يسمى بتعريف البعض "استخدام تدابير قاسية للحفاظة على النظام" "Harsh Measures To Maintain Order" وهل يستحق الشعب الفلسطيني أن تجند ضده هذه الموجات الجديدة من المهاجرين اليهود السوفيات التي جاءت لتغذي القوات الاسرائيلية بدماء جديدة ؟ انه كما يبدو من مطالعة الصحف اليومي أن الموجة الأولى من المهاجرين اليهود قد اتمت فترة التدريب على استخدام البندقية وتصويبها بدقة الى رؤوس الأطفال الفلسطينيين ، وبدأت ممارساتها الوحشية في ضرب وركل حتى العجزة من النساء في رؤوسهن حتى الموت .

لا ، يا سيادة الرئيس ، انها موجة جديدة من الارهاب تستخدمه الحكومة الاسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني لاجباره على ترك أرضه وممتلكاته من أجل التوسع لاسكان المهاجرين الجدد من الاتحاد السوفياتي وغيره من البلدان .

لقد اتخذ مجلسكم الموقر قرارات عديدة بشأن قضية الشرق الأوسط وقضية فلسطين ، ومنها القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) والقرارات الأخرى ذات الصلة بموضوع المناقشة ، وهي القرار ٤٤٦ (١٩٧٩) والقرار ٤٦٥ (١٩٨٠) . ويطلب المجلس في جملة ما يطلبه من اسرائيل بوصفها الدولة المحتلة أن تتقيد بدقة باتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ وأن تلغي كل ما اتخذته من تدابير سابقة وان تكف عن اتخاذ أي

اجراء جديد قد يسفر عن تغيير المركز القانوني أو التكوين الديمغرافي أو الطبيعة الجغرافية للأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس الشريف . ولكن اسرائيل لم تنفذ أيا منها ولم يتخذ مجلس الأمن أي اجراء ضد اسرائيل لالزامها بتنفيذ قراراته ، بالرغم من تجاوب القيادة الفلسطينية مع بوادر الانفراج والمتغيرات الايجابية في العلاقات الدولية ومثابرتها في سعيها لايجاد حل سلمي عادل وشامل للقضية الفلسطينية من خلال انتهاجها لسياسة واقعية وحكيمة ترمي الى توفير الظروف الملائمة من أجل البدأ في عملية الحوار وإقرار السلام . وقد تجلى ذلك في القرارات التاريخية الصادرة عن المؤتمر الوطني الفلسطيني في تشرين الثاني/نوفمبر من عام ١٩٨٧ في الجزائر ، لاتاحة فرصة تاريخية هامة لتحقيق السلام القائم على العدل في المنطقة . إلا أن رفض حكام اسرائيل ومناوراتهم السياسية المتكررة لإعاقة عملية السلام في الشرق الأوسط لدليل واضح على اصرارها على تنفيذ مخططاتها التوسعية من أجل توطين مئات الآلاف من اليهود السوفيات وغير السوفيات في الأراضي العربية الفلسطينية المحتلة .

إن وفد اليمن لن يطالب الاتحاد السوفياتي الصديق بمنع هجرة مواطنيه اليهود إلى أي مكان في العالم لأن هذا من حقه ، ولكن الاتحاد السوفياتي يستطيع أن يخفف من حدة هذه الهجرة في الوقت الحاضر الى فلسطين أو يؤجلها الى ما بعد إقرار السلام لأن هذه الآلاف من المهاجرين اليهود السوفياتي الى فلسطين تستخدم كوقود لتغذية النار المشتعلة بين العرب واسرائيل بدلا من اخمادها وهو الهدف الذي يسعى اليه ولا شك الاتحاد السوفياتي .

كذلك ينص ميثاق الأمم المتحدة على فرض عقوبات سياسية وعسكرية واقتصادية على الدول التي لا تمتثل لقرارات مجلس الأمن وكل ما يمكن أن يطلب من الولايات المتحدة الامريكية بالذات في الوقت الحاضر هو ايقاف بعض معوناتها المالية الى اسرائيل للضغط عليها والدفع بها الى مائدة المفاوضات المباشرة مع الأطراف المعنية في ظل مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط تشارك فيه الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن وجميع الأطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد

للشعب الفلسطيني . كما أن مجلسكم الموقر سيدي الرئيس يستطيع أن يقوم بمبادرة سلام ذاتيه وسريعة وخاصة الدول دائمة العضوية في المجلس من أجل انقاذ الأطفال الفلسطينيين الذين يعدمون يوميا في شوارع وحقول الأراضي العربية المحتلة .

ونحن على ثقة كبيرة وأقتبس هنا من كلمة فخامة العقيد علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية العربية اليمنية القائد العام للقوات المسلحة الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام التي ألقاها في البيت الأبيض عن زيارته للولايات المتحدة الأمريكية في نهاية شهر كانون الثاني/يناير الماضي :

"... نحن على ثقة كبيرة أن الولايات المتحدة الأمريكية التي نشأت على مبادئ العدل والحرية والمساواة ونادت بحق الشعوب في تقرير مصيرها واعتبرت الالتزام بحقوق الانسان شرطا أساسيا من شروط الشرعية الدولية لابد أن تبذل جهودها لاقناع الحكام الاسرائيليين بقبول مساعي السلام والالتزام بكل القرارات الدولية الداعية الى تمكين الشعب العربي الفلسطيني من تقرير مصيره واستعادة حقوقه الثابتة والمشروعة وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة على أرضه بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي والوحيد ، حيث أن حل المشكلة الفلسطينية عنصر أساسي في تحقيق السلام الشامل والعادل في منطقة الشرق الأوسط" .

الرئيس : أشكر ممثل اليمن على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

المتكلم التالي هو ممثل تونس . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد غزال (تونس) : السيد الرئيس ، إنه لمن دواعي السرور البالـغ لوفد الجمهورية التونسية أن يرى اليمن الديمقراطي الشقيق ، ممثلا فيكم ، يرأس مجلس الامن لهذا الشهر . وإذ نعبر لكم عن تهانينا ، فيقيننا أن في ما تتحلون به من خصال شخصية وما لكم من خبرة دبلوماسية واسعة ومعاشرة طويلة لمسيرة منظمة الامم المتحدة ، ضمانا لتوفيقكم في ادارة أعمال المجلس على أكمل وجه .

كما أتقدم الى سلفكم في هذه المسؤولية السامية ، السيد ريكاردو الاركون دي كويسادا ، المندوب الدائم لكوبا ، بالشكر والتقدير لما بذله من جهود وبرهن عنه من كفاءة وحكمة أثناء رئاسته للمجلس مدة الشهر الماضي .

أود في بداية هذه المساهمة في مداولات المجلس أن أثني على الكلمة التي توجه بها سعادة مندوب الاردن الدائم لدى الامم المتحدة باسم المجموعة العربية ، بما فيها وفد بلادي ، الى مجلس الامن الموقر في جلسته الأولى حول الموضوع المعروض عليه اليوم .

لقد تلقت الحكومة التونسية بالاستنكار ، مثل كافة المجموعة الدولية ، التصريحات الصادرة عن اسرائيل ، خاصة في أواخر شهر كانون الثاني/يناير الماضي ، والمفصحة عن أطماعها في تحقيق ما تسميه باسرائيل الكبرى ، وعن نواياها بتوطين اليهود السوفيات في الاراضي الفلسطينية المحتلة ، وجلب مئات الالاف من أولئك اليهود السوفيات .

ففي بيان لوزارة الخارجية التونسية بتاريخ ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، نددت الحكومة التونسية بتلك التصريحات الاستفزازية والنوايا العدوانية والمخططات التوسعية التي تطالع بها اسرائيل العالم ، في الوقت الذي تتضافر فيه جهود المجموعة الدولية من أجل الوصول الى حل سلمي عادل وشامل للقضية الفلسطينية يضمن للشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة ويوفر لشعوب المنطقة الامن والسلام ، ناشدت الدول العظمى ، والرأي العام الدولي ، وهيئات الامم المتحدة أن تضطلع بمسؤولياتها بالوقوف في وجه الممارسات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة . كما أهابت بالاتحاد السوفياتي ، وهي تقدر موقفه المبدئي الثابت ازاء القضية الفلسطينية ، أن يتصدى

لكل المناورات الاسرائيلية الرامية الى استقطاب الرعايا السوفيات واقحامهم في مخططاتها التوسعية على حساب السكان الأصليين ، أصحاب الحق غير القابل للتصرف في الأراضي المحتلة بما فيها القدس .

إن اجتماع مجلس الأمن اليوم بطلب من الاتحاد السوفياتي تحتمه في نظرنا خطورة تلك التصريحات ، وما تنطوي عليه من أبعاد بغيضة تهدد أمن شعوب المنطقة وسلامتها ، وما تكشفه من نوايا استعمارية تستهدف حقوق الشعب الفلسطيني في أرضه ووطنه ، منذرة بنسف الجهود السلمية في الشرق الأوسط مرة أخرى .

لقد أجمع العالم ، ولا نرى أنه يجوز له أن يجمع ، على ادانة التصريحات الاسرائيلية تلك وما ترمي اليه من مقاصد تشكل انتهاكا سافرا ومجددا للقانون والمواثيق الدولية وتحديا صريحا لميثاق الأمم المتحدة . وهو ما أكدته لجنة حقوق الانسان في القرار الذي اتخذته ، بدون معارضة ، بخصوص تلك التصريحات الاسرائيلية بتاريخ ١٦ من شهر شباط/فبراير الأخير في جنيف . كما أثبتت الدول الاثنتا عشرة الأعضاء في المجموعة الأوروبية تلك المبادئ بقوة في بيانها الصادر بتاريخ ٣١ كانون الثاني/يناير الأخير ، مبرزة خطورة تلك التصريحات على حرمة القانون والمواثيق الدولية وعلى حظوظ السلام في المنطقة . وقد أكدت الولايات المتحدة الأمريكية من جانبها موقفها من جديد أمام لجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة باعتبار مستعمرات الاستيطان الاسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة ، بما في ذلك القدس ، عقبة في طريق السلام في الشرق الأوسط ، وهو ما صرح به الرئيس جورج بوش نفسه أخيرا .

لقد سجلنا بارتياح ما حدث من تحول عميق في دول أوروبا الشرقية وما تحقق فيها من خطوات لارساء نظم ديمقراطية واقرار حقوق الانسان ، بما في ذلك حرية السفر والتنقل الى الخارج والعودة منه . وكان لهذا التطور ، كما هو معلوم ، صداه البعيد في أرجاء العالم . فماذا فعلت اسرائيل ؟ لقد سارعت الى تحزيم أمرها وضبط مخططاتها لتقلب حرية يهود الاتحاد السوفياتي وحقهم في التنقل والهجرة الى مطيّة ووسيلة للانقضاض على حقوق الانسان الفلسطيني في أرضه ، ولغزو وطنه ، ولتتخذ منها مبررا

فيما تدعي ، وسلاحا لتحقيق أطماعها فيما تسميه باسرائيل الكبرى على حساب الشعـــب الفلسطيني والشعوب العربية المجاورة . بل هي لم تتحاش في سبيل ذلك من سلب أولئـــك اليهود السوفيات حقهم الاساسي في اختيار وجهتهم ، إذ عملت على ألا تكون لهم وجهـــة غير اسرائيل عند مغادرتهم للاتحاد السوفياتي . والكل يعرف أن الاغلبية الساحقة منهم تفضل غير تلك الوجهة .

وإنه ليتعين على العالم ، الذي صفق لما أقره الاتحاد السوفياتي وبقيـــة دول أوروبا الشرقية من حرية السفر والهجرة ، ألا يسمح ، بشكل أو آخر ، مباشر أو غيـــر مباشر ، بأن تصبح تلك الهجرة عملية منظمة وموجهة ، غايتها المبيتة هي نقيض منطلـــق من تشملهم ، ونقيض دوافعهم للهجرة ، لتنقلب الى مجرد حملة تحويل سكاني جماعـي . إذ أن الأمر ، كما هو معروف ، لا يتعلق ببعض المئات أو حتى الآلاف ، بل الغاية التي تسعـى اليها اسرائيل هي أن يشمل ما يقارب المليون من يهود الاتحاد السوفياتي .

كما يتعين على كل الأطراف الفاعلة أن تمسك عن تقديم أية مساعدة ، مباشـرة أو غير مباشرة ، لاسرائيل لتوطين سكانها أو أي من اليهود الواردين عليها في الأراضـــي المحتلة . وهو ما نادى به مجلس الأمن في الفقرة السادسة من منطوق قراره ٤٦٥ (١٩٨٠) سالف الذكر .

وفي هذا المعنى نسجل ايقاف الاتحاد السوفياتي للخط الجوي المباشر مع اسرائيل ، وهو في نظرنا من شأنه أن يوفر ولو من حيث المبدأ عند التوقف في الطريق ، إمكانية اختيار الوجهة بحرية ، وكذلك إعلان نية إقرار حق العودة إلى الاتحاد السوفياتي لمن يريد ذلك من المهاجرين . ومثل ذلك ، البرنامج الذي أعدته أوساط ومنظمات يهودية أمريكية لاستقبال ثمانية آلاف مهاجر سوفياتي وخاصة من اليهود في الولايات المتحدة وتمويل توطينهم فيها ، بالاضافة إلى العدد المحدود الذي قررت الحكومة الأمريكية السماح له بالدخول إلى الولايات المتحدة الأمريكية والاستقرار بها .

إنه سيكون من الغبن ومن أبشع مظاهر الانتكاس لحقوق الإنسان أن يوجه تمتع اليهودي السوفياتي بأحد حقوقه إلى استلاب الفلسطيني حقوقه المقدسه غير القابلة للتصرف . وهل كتب على الفلسطيني أن يشقى وأن يدفع الثمن سواء سادت في هذا البلد أو ذاك تراتيب قمعية أو حلت محلها فيه قوانين تحررية ، وهو لم يرتكب جرما في حق أحد ولا ذهب يغتصب أرض أحد ولا حقا من حقوق أحد ، بل هو جاءته البلية إلى عقر داره وأرض وطنه .

إن التصريحات الاسرائيلية وما كشفته مجددا من نوايا اسرائيل المبيتة ، وممارساتها في الأراضي المحتلة تستوجب ، اتخاذ اجراءات عاجلة من طرف الأمم المتحدة ومجلس الأمن بالخصوص ، وخاصة لما يترتب عليها أيضا من تهديد خطير لأمن دول المنطقة وللسلام في الشرق الأوسط .

وإن تصريحات رئيس حكومة اسرائيل ليست مجرد كلام يلقى على عواهنه ، بل هي تعبر عن سياسة تتبع ، وتخطيط يضبط ويطبق ، وممارسات يومية تقوم بها سلطات الاحتلال الاسرائيلي في الأراضي المحتلة . من ذلك أنها شرعت في الأيام القليلة الماضية في اقامة ٢ ٠٠٠ وحدة سكنية جديدة في الضفة الغربية للمهاجرين الجدد الذين تجلبهم من الاتحاد السوفياتي . كما بدأت في عملية إقامة مستوطنات جديدة حول القدس العربية في إطار مخططها الرامي إلى اقامة حزام من المستوطنات لتطويق كامل منطقة القدس الشريف وتهويدها . كما تمت أخيرا إقامة مستوطنة جديدة في قرية كفر قدوم بالأراضي

الفلسطينية المحتلة . وحتى في جنوب لبنان يحاول الاستعمار الصهيوني إنشاء مستوطنة بالقرب من قرية راشيا الفخار اللبنانية اضافة إلى مستوطنة العرقوب الخاصة بيهود الفلاشا .

إننا نعرف دولا كبيرة وقوية وغنية هي أول من يحدد الهجرة إليها اعتبارا لحدود طاقة الاستيعاب فيها وخوف الاهتزاز وعدم الاستقرار واختلال الأمن فيها إن تجاوزت الهجرة طاقة الاستيعاب تلك . فكيف لا نؤكد خطر حشر ما يقارب المليون مهاجر في تلك البقعة المحدودة في الشرق الأوسط وفي قلب تلك المنطقة المتفجرة ، على الأمن والسلم ، إذ يعني ذلك أيضا بالضرورة اضافة مئات من الآلاف من الجنود في الأمد القصير وفي كيان هو أساسا عسكري . وذلك بالاضافة إلى النوايا التوسعية المعلنة والبرامج المخططة لسلب الأراضي من أصحابها والتي شرع في تطبيقها . فهل القول بأن مثل هذه الخطة يشكل خطرا لا على حقوق الشعب الفلسطيني فحسب ولكن كذلك على أمن المنطقة كلها ، هو من قبيل المبالغة أو التجني أو تسمية الأشياء بغير أسمائها ؟ طبعا لا ، إن كان للمنطق والانصاف معنى .

لقد لفظ الاستعمار آخر أنفاسه في افريقيا وكاد أن يزول له كل أثر في جميع أركان العالم ، إلا في أرض فلسطين وبقية الأراضي العربية المحتلة حيث لا يزال يرتع ويعيث فسادا ويخطط للتوسع ومزيد البغي والاستبداد .

ولقد احتفلنا منذ أيام قليلة باستقلال ناميبيا وسنستقبلها بعد بضعة أسابيع عضوا كامل الحقوق في الأمم المتحدة . وإن الدور التاريخي الذي قامت به الأمم المتحدة بما فيها مجلس الأمن بدعم من كافة المجموعة الأممية وبفضل الضغوط الدولية المسلطة على جنوب افريقيا ، برهن على قدرة منظمة الأمم المتحدة وفاعليتها في حل القضايا الدولية المزمنة والمعقدة واحلال السلام بين الأمم . كما برهنت الأمم المتحدة في معالجتها لقضية ناميبيا على أنها لا تتحرك انحيازا كما يحاول البعض أن يوهم بذلك ، ولكن انتهاجا لسبيل الحق والعدل والسلام .

إن مأساة الشعب الفلسطيني تجاوزت الأربعين سنة ، ومحنته في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس متواصلة منذ أكثر من اثنين وعشرين عاما . وانتفاضته الباسلة هي الآن في عامها الثالث . وها هي أشباح نكبة خطيرة أخرى تلوح في الأفق بل هي بدأت تنزل به . هذا وإننا لم نهتد بعد إلى معرفة ما ارتكبه من ذنب في حق أي كان ، ولا الى منطق عدل ولا أخلاق يبرر هذا المصير الظالم .

وإذ برهن الشعب الفلسطيني في انتفاضته الباسلة ، ومؤسساته الدستورية وقيادة ثورته ودولته ، على صدق عزيمته السلمية ، والتزامه من جانب واحد بنبذ العنف ، كما شهدت بذلك أخيرا حكومة الولايات المتحدة ، وفي حين تواصل اسرائيل تعنتها وتصعد ، بممارساتها ونواياها التوسعية المعلنة ، من خطورة الوضع فإننا نرى أنه لا يجوز لمجلس الأمن ولمنظمة الأمم المتحدة ولا لكافة المجموعة الدولية مزيد التأخير في تحمل مسؤولياتها بجد وإقدام ، لاحلال سلام عادل وشامل في المنطقة .

لقد أصبح لزاما على هذا المجلس الموقر وهو المؤتمن على الأمن والسلم الدوليين وعلى الأمم المتحدة بكاملها ، وهي التي تتحمل مسؤولية تاريخية فيما حل بالشعب الفلسطيني من مأساة منذ أكثر من أربعين سنة ، مجابهة معضلة الشرق الأوسط وجوهرها قضية فلسطين ، والإقدام بعزم وبروح العدل والانصاف على تحقيق الحل السلمي الشامل والدائم لها ، مستنيرا بقراراته وبقرارات الجمعية العامة وميثاق الأمم المتحدة .

لقد شملت عناية مجلس الأمن في السنتين الأخيرتين كل النزاعات الإقليمية شرقا وغربا وجنوبا . فكيف يجوز أن يتواصل استثناء قضية فلسطين ونزاع الشرق الأوسط من دون جميع نزاعات العالم ، من نطاق اهتماماته ؟

إننا إذ نتوجه اليوم إلى مجلس الأمن الموقر ، ليحدونا الأمل أن يتلافى هذا الوضع الغريب وأن يسمع بالقرار والمتابعة كلمة الحق والعدل والسلام في الشرق الأوسط أيضا .

الرئيس : أشكر ممثل تونس على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

المتكلم التالي ممثل الجمهورية العربية السورية . أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد العوض (الجمهورية العربية السورية) : إنه ليسعدني أن أعبر لكم عن سعادتنا لرؤيتكم ، بوصفكم ممثلا لبلد عربي شقيق عزيز ، في منصب الرئاسة لهذا المجلس . كما أغتنم هذه الفرصة لأعرب لسلفكم السفير ريكاردو ألاركون دي كيسادا عن فائق تقديرنا لجهوده بوصفه رئيسا للمجلس خلال الشهر الماضي .

يجتمع مجلس الأمن اليوم لاستئناف النظر في مسألة هجرة اليهود السوفيات إلى إسرائيل . ولعل من خير ما يمثل موقف الجمهورية العربية السورية في هذه المسألة بإيجاز ووضوح القرار الذي اتخذه مجلس الجامعة العربية في اجتماعه الأخير بتونس يوم ١٣ من هذا الشهر ومن هذا العام ، والذي قرر فيه ، من جملة أمور ، الإعراب عن الاحترام التام لمبادئ حقوق الإنسان على أساس أن حق أي إنسان يجب أن لا يمارس على حساب إنسان آخر ، والتأكيد أن عملية التهجير الجماعية ليهود الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية إلى فلسطين والأراضي العربية المحتلة تشكل انتهاكا للإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، وكذلك لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ التي تلزم السلطة المحتلة بالامتناع عن ترحيل السكان الأصليين أو توطين السكان التابعين لسلطة الاحتلال في الأراضي المحتلة ، وإدانة هذه الهجرة التي تشكل اعتداء على حقوق الشعب العربي الفلسطيني في أرضه ووطنه وهويته ، وتهديدا للأمن القومي العربي والتحذير من الأخطار التي يمكن أن ترتبها هذه الهجرة على احتمالات التوصل إلى تسوية سلمية عادلة وشاملة للصراع العربي الإسرائيلي مما يزيد التوتر في المنطقة ويشكل تهديدا للأمن والسلم الدوليين ، ومطالبة المجتمع الدولي بالعمل على وضع حد لهجرة اليهود السوفيات إلى فلسطين والأراضي العربية المحتلة ، وضمان جميع الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في العودة تنفيذا لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣) المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨ ، والتأكيد على عدم شرعية الاستيطان الصهيوني في الأراضي

العربية المحتلة ، والعمل على وقفه فورا ، وإيجاد آلية دولية لمراقبة ومتابعة النشاطات الإسرائيلية في هذا المجال .

لقد أوجز الرئيس حافظ الأسد في خطابه الذي ألقاه في الشامن من آذار موقف الجمهورية العربية السورية من هذه الهجرة بقوله :

"إن الهجرة اليهودية الجديدة المكثفة إلى فلسطين ، ورغم زيف مبرراتها وبطلان مسوغاتها ، قد فُرضت على هذا العالم على أساس حرية الإنسان في الهجرة" وتساءل الرئيس

"فأية حرية للهجرة تلك التي يتحدثون عنها ؟ ألا ترون أن كلمة الحرية هنا تعني العدوان تماما ؟ لأن حرية الهجرة لا تعني حرية احتلال أرض الآخرين وإخراجهم من ديارهم ، خاصة ان هذا المهاجر الجديد لم يأت لضرورات العمل أو ضرورات العيش ، بل جاء ليتملك هذا البلد ويهجّر سكانه الأصليين ويحاربهم . وحق الإنسان في الهجرة هو الآخر ينقلب إلى عكسه عندما يصبح حقا في احتلال أراضي الآخرين وطردهم من بيوتهم وبلادهم" .

إنه لمن السخرية أن تدعي إسرائيل حقها في تمثيل يهود العالم من عرب وأوروبيين ، شرقيين أو غربيين وأمريكيين ، فهذا بحد ذاته يمثل إهانة عنصرية للدول ، ويجعل من المواطنية مهزلة ، ويثير تساؤلات حول صحة ولاء اليهودي في كل مكان .

إن المشروع الصهيوني كان يعتبر اليهود السوفيات أهم احتياطي للهجرة . وقد تبين الآن مدى خطورة هذا الاحتياط بسبب مستواه المتميز من التعليم والاختصاص . يؤكد ذلك ما قاله شامير رئيس وزراء إسرائيل في هذا الموضوع (نقلا عن وكالة الصحافة الفرنسية في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠) وهو أن :

"الهجرة المكثفة تتطلب إسرائيل كبرى"

ونقلت جريدة "يديعوت احرونوت" الإسرائيلية عن شامير قوله :

"في حين يؤكد الكثيرون أن الوقت يعمل ضدنا ، فإن الوقت جاء إلينا بهذه الهجرة" .

ثم قال :

"في غضون خمس سنوات لن تستطيع التعرف على البلاد . كل شيء سيتغير ، الناس ، وأسلوب العيش . كل شيء سيكون أكبر وأقوى . العرب من حولنا في حالة يأس وذعر ، انهم لا يستطيعون وقف التدفق الطبيعي للشعب اليهودي نحو أرضه" .

إن هذه التصريحات تمثل دليلا جديدا على إصرار قادة إسرائيل على تحدي إرادة المجتمع الدولي المتمثل في قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ، وفي مقدمتها قرار مجلس الامن ٤٦٥ (١٩٨٠) الذي اعتبر أن كل ما تتخذه إسرائيل من تدابير لتغيير الطابع المادي أو التكوين الديموغرافي أو الهيكل أو المركز المؤسسي للأراضي الفلسطينية وسائر الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس ، ليس له أي صحة قانونية ، وأن سياسة اسرائيل وممارساتها المتمثلة في توطين قطاعات من سكانها أو من المهاجرين الجدد في هذه الأراضي ، تشكل انتهاكا شديدا لاتفاقية جنيف الرابعة كما تشكل عقبة كأداء أمام تحقيق سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط .

إن الاحتياطي البشري الذي تراهن عليه إسرائيل أكبر بكثير من كل التوقعات ولذا فإن ما تشير إليه الأنباء عن رغبة إسرائيل في تهجير مليون يهودي سوفياتي إليها لا ينبغي اعتباره من قبيل المبالغة . إن هناك نيّة مبيتة للمضي في إقامة الدولة الصهيونية الكبرى في المنطقة العربية عن طريق التوسع على حساب الدول المجاورة ، والدليل على ذلك أن إسرائيل عمدت إلى ضم الجولان السوري ، وهو جزء لا يتجزأ من أراضي الجمهورية العربية السورية ، ولا تزال إسرائيل تحتله بصورة غير مشروعة وبتحد صارخ لقرارات الأمم المتحدة ، ولا سيما قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) . وإن سورية تعتبر أن توطين المهاجرين اليهود ، القدامى والجدد منهم على السواء ، في الجولان العربي السوري هو إعتداء على سيادة سورية وسلامة أراضيها ، كما تعتبر أن توطينهم في أية بقعة أخرى من الأراضي العربية المحتلة لا يقل خطورة عن ذلك .

إن المتابع لمسار الحركة الصهيونية منذ نشأتها يلاحظ بوضوح جديتها التامة في السعي إلى تحقيق مخططها الاستعماري ، ومثالنا على ذلك قيام اسرائيل نفسها . فبعد انتهاء المؤتمر الصهيوني الأول في مدينة بال عام ١٨٩٨ خرج هرتزل من المؤتمر ليعلن أن دولة إسرائيل ستقوم بعد خمس سنوات أو عشر أو خمسين عاما . وفعلا فقد قامت إسرائيل في عام ١٩٤٨ ، وفي نفس اليوم بعد مرور خمسين عاما تماما على هذا التصريح . وهذا يعني أن المؤتمر الصهيوني الأول قد خطط لخمسين عاما من العمل المتواصل لإقامة إسرائيل .

من هنا فإن موجة الهجرة الجديدة لا يمكن النظر إليها إلّا باعتبارها إيذانا بحرب جديدة ستشنها إسرائيل على الدول العربية حين تتهيأ لها الظروف الدولية والمحلية المناسبة . وهذا يفسر عدم جدية الدولة الصهيونية تجاه جهود التسوية السياسية واستبعادها الفعلي لخيار السلام .

ولذا فإن توطين اليهود السوفيات في الأراضي العربية المحتلة أمر خطير ينبغي الالتفات إليه قبل أن يستفحل أمره .

ومن الغريب أن الولايات المتحدة التي تبنت لسنوات طويلة موضوع هجرة اليهود السوفيات ، وفرضت كل ما لديها من ضغوط لتمكينهم من الهجرة من بلدهم تحت ذريعة حقوق الإنسان ، كانت أول من أوصد الأبواب في وجه هؤلاء اليهود المهاجرين إليها .

والأغرب من ذلك أن أجهزة الدعاية الصهيونية التي تقيم الدنيا لأي إنتهاك مزعوم لحقوق اليهود لم تنتقد تلك الإجراءات رغم أنها إجراءات تنتهك بكل وضوح حقوق الإنسان . ألا يكفي ذلك دليلا على وجود إتفاق بين الإدارة الأمريكية والسلطات الصهيونية لتسهيل سوق هؤلاء المهاجرين كالخراف إلى إسرائيل ، ضد كل القيم والشعارات التي تنادي بها الولايات المتحدة .

إن المجتمع الدولي عامة والعرب خاصة ، يتوقعون من الولايات المتحدة أن تكف عن سياستها المنحازة إلى إسرائيل وأن تفي بالتزاماتها كدولة عظمى مسؤولة عن السلم والأمن الدوليين في العالم ، وخصوصا أن هذه الهجرة الجديدة ستكون عاملا أساسيا في زيادة حدة التوتر في المنطقة وتهدد إمكانيات الوصول إلى تسوية عادلة ودائمة على أساس قرارات الأمم المتحدة .

أشار المندوب الإسرائيلي في بيانه الذي ألقاه أمام هذا المجلس في الخامس عشر من الشهر الحالي إلى خطاب الرئيس حافظ الأسد في الثامن من آذار/مارس واقتبس منه ، خارج السياق ، عبارة دعا فيها الرئيس الأسد إلى "الحرب المقدسة ضد إسرائيل" . وردنا بكل بساطة أن جميع الشرائع والمواثيق الدولية ، بما فيها ميثاق الأمم المتحدة ، تضمن لجميع الشعوب حقها في استرداد أراضيها المحتلة واستعادة حقوق مواطنيها المغتصبة والدفاع عن تراب وطنها ، ومن هذا المنطلق فإن سورية لن تألو جهدا مهما طال الزمان ببذل كل ما لديها لاسترداد أراضيها السليبة وحقوقها المشروعة بكل الوسائل الممكنة في الجولان العربي السوري وفي الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة الأخرى .

إن التطورات الأخيرة في عملية السلام التي كان سقوط الحكومة الإسرائيلية آخر ملفاتها تدل على زيف إدعاءات مندوب إسرائيل أن العرب ما زالوا يرفضون مبادرات السلام الإسرائيلية ، فرغم التنازلات الكثيرة التي قدمها العرب من أجل بدء العملية فقط أصرت حكومة شامير على الرفض وقد أوجز الكاتب البريطاني ، السيد باتريك سيل سياسة المماطلة الإسرائيلية ، وذلك قبل سقوط حكومة شامير بقوله :

"الحقيقة البسيطة أن الرجال الذين يتولون السلطة في إسرائيل لا يريدون التحدث إلى الفلسطينيين ، وسيتذرعون بألف حجة وسيدبرون ألف مكيدة لئلا يجلسوا مع وفد فلسطيني . إن ما يسمى بعملية السلام لا تدور حول مؤتمر دولي ، ولا تسوية شاملة ، ولا حق تقرير المصير الفلسطيني ، ولا الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ، ولا مبدأ "الأرض مقابل السلام" كلا انها ليست حول أي من هذه القضايا الأساسية ، فاذعانا للاسرائيليين نحيت كل هذه القضايا جانبا . والمعروف جيدا أن شامير وتكتل الليكود ملتزمان عقائديا بالتمسك بكل ما يسمى "بأرض اسرائيل" وشعارهم هو "ولا بوصة" . والعقائديون من هذا النوع لا ينحنون ، وإنما يمكن أن يكسروا فقط ، إذ يعتقد شامير أنه إذا قال "ولا بوصة" ثم قدم أدنى تنازل فستكون هذه بداية النهاية . وستقضي على مفهوم إسرائيل الكبرى ، وهكذا فهو يقول لا لا ثم لا" . ويختتم السيد باتريك سيل تعليقه بقوله : "أخشى أن عملية السلام سراب أكثر منها مفاوضات حقيقية . وفي الواقع ، ليست هناك مفاوضات حقيقية سوى المساومات الراهنة بين اسرائيل والولايات المتحدة ، وهي تدور كالعادة حول المساعدات الأمريكية لإسرائيل ، إذ يحاول أنصار إسرائيل في الكونغرس الأمريكي تأمين زيادة معونة بلادهم لإسرائيل من ٣ مليارات دولار إلى ٤ مليارات سنويا وذلك بالاضافة إلى ٤٠٠ مليون دولار على هيئة قروض بنكية تضمنها الحكومة الأمريكية للمساعدة في توطين اليهود السوفيات" .

ختاما أؤكد أن الجمهورية العربية السورية دولة محبة للسلام القائم على العدل ، وتسعى من أجل تسوية سلمية للنزاع العربي الإسرائيلي على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، التي تضمن انسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي العربية المحتلة ، بما فيها القدس ، واستعادة الشعب العربي الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف وإقامة دولته على التراب الفلسطيني .

الرئيس : أشكر ممثل الجمهورية العربية السورية على بيانه وعلى تهنئته لي .

المتكلم التالي المسجل هو ممثل اندونيسيا . وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس . وإلى الإدلاء ببيانه .

السيد سوترسنا (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، في البداية أود بالنيابة عن وفدي أن أعرب عن تقديرنا لكم ولأعضاء مجلس الأمن الآخرين لإتاحة هذه الفرصة لي للمشاركة في المداولات الحالية .

واسمحوا لي أيضا أن أقدم لكم ، سيدي الرئيس ، تهاني وفدي على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر آذار/مارس . ونحن واثقون من أنكم بخبرتكم الثرية ومهاراتكم الدبلوماسية ، ستوجهون أعمال المجلس بأسلوب بناء .

وأود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لأشيد بسلفكم ، السيد ريكاردو ألاركون دي كويسادا ، الممثل الدائم لكوبا لدى الأمم المتحدة ، لقيادته الرشيدة للمجلس خلال شهر شباط/فبراير .

لقد انعقدت هذه الجلسة لمجلس الأمن للنظر مرة أخرى في السياسة التي تتبعها إسرائيل والتي اضطرت وفدي للمشاركة في هذه المداولات .

إن الإجراء الذي اتخذته الحكومة الإسرائيلية بالسماح لموجة جديدة من المهاجرين اليهود بالاستيطان في الضفة الغربية ، يشكل تحديا جديدا قد تترتب عليه آثار مأساوية . وتأتي هذه الخطة في أعقاب سلسلة طويلة من الانتهاكات المتعمدة لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وللاتفاقيات الدولية التي تمنع إسرائيل من تغيير الطابع الديموغرافي للأراضي المحتلة عن طريق إقامة المستوطنات . وستغير تلك الموجة

الجديدة التوازن الديموغرافي تغييرا لا رجعة فيه ، وستدوس بالأقدام حقوق الفلسطينيين وتخلق توترا متزايدا ، وبذلك تؤدي إلى تفاقم حالة متفجرة أصلا . بل إن هذه سياسة ستجعل من آفاق التسوية السلمية لصراع الشرق الأوسط بصفة عامة ، والقضية الفلسطينية بصفة خاصة ، أمرا أكثر صعوبة .

ومن الواضح أنه رغم الادعاءات بأن قلة من المهاجرين ستقوم باستيطان الأراضي المحتلة ، فقد أشارت السياسة الإسرائيلية الشكوك بأنها تعتزم الاحتفاظ بسيطرتها الدائمة على تلك المناطق بغرض ضمها ، ومن ثم تسخر من حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف . ويعتبر آخر موقف اتخذته إسرائيل تأكيدا لا لبس فيه لتلك القناعة ولا يمكن لهذا إلّا أن يكشف مقاومة الاحتلال التي تمخضت عنها الانتفاضة .

وتحيي إندونيسيا الفلسطينيين البواسل وتثني على تضحياتهم وثباتهم في مواجهة الاحتلال . وإننا ندين سياسات القمع ضد المناضلين العزل من أجل الحرية الذين يكافحون من أجل تحقيق طموحاتهم الوطنية . وفي هذا السياق ، نؤكد من جديد القرار الذي اتخذه الاجتماع الوزاري للجنة التسعة المعنية بفلسطين المنبثقة عن حركة بلدان عدم الانحياز ، الذي عقد هذا الشهر في تونس .

وفي هذا المضمار ، يطالب وفدي إسرائيل بأن تتوقف عن اتخاذ إجراءات ترمي إلى زيادة تغيير التكوين الديموغرافي والطبيعي للأراضي المحتلة . وما لم يشرع المجلس في اتخاذ إجراء على نحو عاجل ، قد يفرض الأمر الواقع على السكان الأصليين . لم يعد بوسع المجتمع الدولي التغاضي عن غطرسة إسرائيل ، بل ينبغي أن تتحمل إسرائيل مسؤوليتها عن سياساتها وممارساتها غير المشروعة . وقد أصبحت ضرورة اتخاذ إجراء أمرا عاجلا على نحو متزايد في مواجهة الإجراءات غير المشروعة المستمرة التي تتخذ لإقامة مستوطنات جديدة ، سوف تكون لها آثار عميقة على أية جهود للتوصل إلى حل سلمي .

وتتحمل إسرائيل مسؤولية كفالة عدم استيطان مواطنيها أو مواطني بلدان أخرى في الأراضي المحتلة بما يتناقض مع المبادئ الحالية للقانون الدولي . ولهذا يطالب

وفدي إسرائيل بأن تتخلى دون قيد أو شرط عن سياستها المتمثلة في السماح للمهاجرين الجدد بالاستيطان في الأراضي المحتلة .

لقد وقعت خلال السنتين الماضيتين تطورات ذات أهمية بعيدة المدى فيما يتصل بقضية فلسطين ، ولا سيما الانتفاضة ، تلك الانتفاضة الشعبية المستمرة التي أقامت في نهاية المطاف قوة لا تقهر للكفاح من أجل تقرير المصير والحرية والعدالة والكرامة الإنسانية . وهذا يفرض التزاما رسميا علينا جميعا ببذل جهود راسخة من خلال هذه الهيئة لإنهاء المأساة المفجعة للشعب الفلسطيني .

إن الاراضي المحتلة تشكل جوهر أي حل للصراع في الشرق الاوسط . وفي هذا الصدد يؤكد وفدي من جديد التزامه الثابت بأي عمل جماعي يقوم به المجتمع الدولي لضمان انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي المحتلة وممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف . وبوجه الخصوص ، نحث بقوة على اعتماد كل وسيلة متاحة لوقف وعكس اتجاه السياسات والاجراءات الاسرائيلية الرامية إلى تغيير الطابع المادي والتكوين الديمغرافي للاراضي المحتلة وتوطين المدنيين الاسرائيليين و/أو المهاجرين اليهود فيها .

الرئيس : أشكر ممثل اندونيسيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

المتكلم التالي هو ممثل المملكة العربية السعودية ، وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد القحطاني (المملكة العربية السعودية) : سعادة الرئيس ، يسرني أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الامن لهذا الشهر ، معتزا بكم شخصيا وبما بين المملكة وجمهورية اليمن الديمقراطية الشقيقة من أوثق الروابط الاخوية ، وأعبّر عن تقديرنا لسلفكم السفير المندوب الدائم لكوبا ، وأغتنم هذه الفرصة لأرحّب بالاعضاء الجدد في المجلس هذه السنة وهم رومانيا وزائير وكوبا وكوت ديفوار واليمن الديمقراطية .

كان يجب أن تكون هذه الجلسة للنظر في قضية حقوق الإنسان العربي في فلسطين ، وأن لا تكون محددة بسياسات إسرائيل في بناء المستوطنات في الاراضي العربية ، وهي السياسات التي أدانتها الامم المتحدة بجميع أجهزتها ومن جميع دولها وشجبت ممارسات السلطات الاسرائيلية فيها دائما . نجتمع اليوم بواقع الامر ، في ظل حالة طرأت وأدخلت عاملا جديدا على الساحة الفلسطينية . لقد أشارت الدعوة لعقد هذا الاجتماع إلى آثار ونتائج هذه الحالة التي طرأت فقط دون التركيز على أسبابها ، وبعض هذه الآثار والنتائج إقامة المستوطنات الصهيونية في الاراضي العربية المحتلة ، وهو حصة المسؤولية الصهيونية من هذه الحالة الطارئة .

هذه الحالة الطارئة هي هذه الهجرة الجماعية للمواطنين اليهود في أوروبا الشرقية من الأرض التي ولد فيها آباؤهم وأجدادهم في أوروبا إلى إسرائيل التي تضيق بمن فيها ولا تستطيع إعالتهم أو تأمين الكفاية لهم ، وليس هنالك اعتراض على حق منح المواطن السوفياتي أو أي مواطن آخر حرية السفر والتنقل إلى خارج بلاده إذا لم يكن ذلك اعتداء على بلد آخر . هذا حق يجب أن يتمتع به مواطنو كل الشعوب بما فيهم المواطنون الفلسطينيون الذين كفلت لهم الأمم المتحدة حق العودة . لكننا نرى في هذه الهجرة الجماعية الموجهة خطر كثافة سكانية ستغذي سياسة التوسع الصهيوني الاستيطاني ، السياسة التي يعلن عن الالتزام بها وتنفيذها حكامهم باستمرار . وماذا تنتظرون من حكام إسرائيل حين ترسلون بنصف مليون مهاجر إلى فلسطين . لقد أدنتم ممارساتهم كمستوطنات وشجبتم أعمالهم التوسعية منذ عشرات السنين . فلم يغيروا من عقليتهم ولم يحوروا من أطماعهم أو سياساتهم ، فكيف بهم اليوم وهم يزودون بالقوى البشرية والمادية والتسهيلات للتوسع والاستيطان . هل سيستجيبون لبياناتكم القوية ، هل سيحترمون القانون الدولي ، هل سيلتزمون بقرارات مجلس الأمن الملزمة ؟ لا أظنكم نسيتم تاريخ هذا المجلس الموقر معهم . ونأمل مخلصين أن تنظروا بتأثير هذه الأمواج البشرية بالإكراه إلى إسرائيل على الوضع في فلسطين وفي المنطقة . إسرائيل التي لا تعترف بحدود ولا تلتزم بمواثيق ، وأمواج بشرية توجه نتيجة تخطيط يحول دونهم والسفر إلى البلدان الأخرى التي يريدونها ليضطروا إلى اختيار طريق واحد .

يقال إن حقوق الإنسان أشرقت عليهم ، ونحن نعرف أن الحقوق ، حقوق أي إنسان ، كل الحقوق ، تقف عند حدود حقوق الإنسان الآخر ، وأنها حين تتعدى على حقوق الإنسان الآخر تصبح عدوانا يعاقب عليه القانون .

حقوق الإنسان الأبيض في جنوب افريقيا هتكت جميع حقوق الإنسان الأسود فيها ، فحق عليها العقاب ، هكذا يساء إلى حقوق الإنسان ، هكذا يساء إلى حقوق الأمم . هتكوها في جنوب افريقيا ويقولون أنها هناك في طريقها إلى التعديل العاجل ،

ويهتكونها أمس واليوم وغدا في فلسطين ، وهي في طريقها إلى الأسوأ . والمحاذيـــر الخطيرة الآن لا تقف عند حقوق الإنسان العربي فقط . إنها تهدد المقدسات والمؤسســات الإسلامية في فلسطين ، إنها تهدد الوجود الإسلامي والعربي في فلسطين ، إنها تهدد أمـــن المنطقة حصيلة هذا التكثيف السكاني ، إنها تقوية الرغبة في التوسع نتيجة الحاجـــة إلى زيادة الامكانيات المائية والزراعية ، وتوفير الإمكانيات والطاقات الصناعيـــة ، إنها لزيادة القدرة على الاستيطان والاستيعاب . إنها التوسع الاستيطاني بكل مقوماتـــه وأغراضه البشعة .

إن هذه المحاذير مسؤولية كبيرة نأمل أن تتخذ البلدان المعنية كافـــة الإجراءات للحيلولة دون الإخلال بالوضع الدقيق بالمنطقة ، حماية الأمن واستقـــرار المنطقة ، حماية لقدسية المقدسات ، حماية لحقوق الآخرين ، الفردية والجماعيـــة ، ومنعا لتصعيد جديد يفسد كل مسعى قائم للسلام .

والمؤسف ، بل المحزن ، أن يأتي هذا التطور في وقت يتأجج فيه الشعور فـــي فلسطين وخارج فلسطين دعما للانتفاضة وتعزيزا لمسيرتها ، في وقت تسير فيه مواكـــب الشهداء ثمنا لحق الإنسان العربي على أرض بلاده في فلسطين .

إن المملكة العربية السعودية تعتبر الهجرة الجماعية الموجه الحالية لليهود إلى إسرائيل انتهاكا لحقوق الشعب الفلسطيني المعترف بها في الإعلان العالمي لحقـــوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية . كما أن السياســـة والممارسات الاسرائيلية في توطين بعض سكانها والمهاجرين الجدد في الأراضي المحتلـــة انتهاكا لمعاهدة جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ، المتعلقة بحماية المدنيين زمن الحـــرب ، وإن تلك الهجرة الجماعية والسياسات والممارسات الاسرائيلية ذات آثار خطيرة علـــى محاولات التوصل إلى سلام شامل وعادل في الشرق الأوسط .

وإذ تدين المملكة العربية السعودية هذه السياسات والممارسات التي تقوم بها سلطات الاحتلال تطالب مجلس الأمن الموقر بالعمل على إلزام السلطات الاسرائيليـــة بالتزاماتها القانونية الدولية والتوقف عن القيام بأي عمل لتغيير البنية السكانية للأراضي المحتلة ، وتطالب كافة الدول بعدم تقديم أي مساعدة قد تستخدم للمساعدة فـــي بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة ، وتطبيق العقوبات على سلطة الاحتلال الواردة فـي ميثاق الأمم المتحدة في حالة عدم استجابتها .

حضرات الأعضاء ، لا يخالجني شك وأنتم تواجهون مسؤولياتكم في معالجة هـــذا الموضوع اليوم ، أن ينال موضوع عدم شرعية المستوطنات أكثر مما ناله في الماضي مـــن إدانة وشجب ورفض باسم المجموعة الدولية بشكل معزز قوي يرقى الى خطورة الموقـــف المتردي هناك ، وأن تقفوا الموقف القوي من أسباب الحالة الطارئة وقفة عقلانية قـــد تعدل حساب الأمور الى الصحيح .

الرئيس : أشكر ممثل المملكة العربية السعودية على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

السيد لي لويي (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينيـــة) : أود أولا أن أهنئكم على تبوئكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر . إن العلاقات بين الصين واليمـــن الديمقراطية كانت دائما علاقات ودية . وأنا واثق بأن المجلس ، بفضل توجيهكـــم ، سينجز بنجاح أعماله لهذا الشهر . كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن عميـــق امتناني لسعادة السفير ألاركون دي كيسادا ، ممثل كوبا ، على أدائه الباهر فـي ادارة أعمال المجلس في الشهر الماضي كرئيس له .

إنه لمن الضروري والملائم على السواء في رأينا أن اتخذ مجلس الأمن قـــرارا بالتداول بشأن مسألة المستوطنات اليهودية في الأراضي الفلسطينية والعربيـــة المحتلة . إن إنشاء السلطات الاسرائيلية للمستوطنات في الأراضي الفلسطينيـــة المحتلة ، بما فيها الضفة الغربيـــة وقطاع غزة والقدس الشرقية ، والتدابير التي

تتخذها بتوطين أعداد كبيرة من المهاجرين هناك ، شكلت انتهاكا جسيما لأحكام اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب ، وهي لهذا غير قانونية ويجب وقفها فورا .

لقد عمدت السلطات الاسرائيلية لسنوات عديدة ، في انتهاك سافر لقواعد القانون الدولي المعترف بها ، الى إنشاء المستوطنات في الأراضي المحتلة في محاولة لتعديل الوضع القائم وتقديم أمر واقع بحيث تحقق هدفها المتمثل في الاحتلال الدائم . وفي السنوات الأخيرة عمدت السلطات الاسرائيلية الى جانب تكثيف اضطهادها وطردها للفلسطينيين في الضفة الغربية وأجزاء أخرى من الأراضي المحتلة الى تصعيد جهودها لجلب عدد متزايد من المستوطنين اليهود المهاجرين الى اسرائيل من بلدان أخرى . بل واقترحت من أجل تحقيق هذا الغرض إنشاء اسرائيل الكبرى . وهذه السياسة التوسعية التي تنتهجها السلطات الاسرائيلية تشكل خطرا مباشرا على وجود الشعب الفلسطيني وأمن البلدان العربية . كما أنها علاوة على ذلك أدت الى تفاقم حالة التوتر السائدة بالفعل في منطقة الشرق الأوسط . وقد أصدرت حكومتي في هذا الصدد بيانا يعرب عن إدانتنا . والوفد الصيني يقترح على مجلس الأمن أن يتخذ خطوات لا لبس فيها لوضع حد للتدابير الاسرائيلية بتوطين أعداد كبيرة من المهاجرين في الأراضي المحتلة . وينبغي للمجتمع الدولي ، بما في ذلك البلدان المعنية بالحالة مباشرة ، أن يمد يد التعاون الايجابي . وبذلك فقط يمكن أن يتسنى الحفاظ على الحقوق والمصالح المشروعة للشعب الفلسطيني ووقف مزيد من التردي في الحالة في الشرق الأوسط .

إن اجراءات السلطات الاسرائيلية الوارد وصفها أعلاه أقامت عقبات جديدة أمام عملية السلام في الشرق الأوسط وهي تتعارض كلية مع المد السائد على الساحة العالمية . ففي السنوات الأخيرة اتجهت الحالة الدولية صوب المزيد من الانفراج . كما أن بعض الصراعات الاقليمية أخذ طريقه نحو الحل . إن منظمة التحرير الفلسطينية والدول العربية قدمت ، بغية تحقيق تسوية منصفة لقضية الشرق الأوسط ، العديد من المبادرات الايجابية والعملية . والشعوب لها الحق في أن تتوقع ردا ايجابيا من

الجانب الاسرائيلي . بيد أن حكومة اسرائيل واصلت التمسك بموقفها المتعنت ، رافضة مؤتمر السلام الدولي المعني بالشرق الأوسط من ناحية ورافضة الحوار والمحادثات مع منظمة التحرير الفلسطينية من ناحية أخرى ، فجعلت من المستحيل تحقيق أي تقدم موضوعي في الجهود الرامية الى حل مسألة الشرق الأوسط ، مثيرة عميق القلق لدى المجتمع الدولي . وهذا الوضع يتهدد السلم والأمن في الشرق الأوسط وفي العالم عموما . كما أنه لا يخدم مصالح الشعب الاسرائيلي . ونود أن نهيب بالحكومة الاسرائيلية مرة أخرى أن تساير الاتجاه التاريخي فتتخلى عن سياستها الخاطئة في الشرق الأوسط وتبدي حسن النية والمرونة بغية تيسير الحل المبكر لقضية الشرق الأوسط . والصين ، بصفتها عضوا دائما في مجلس الأمن ، ستؤيد تأييدا حازما ، كعهدها دائما ، القضية العادلة للشعب الفلسطيني والشعوب العربية الأخرى واقتراحاتها المعقولة وستسعى من أجل التوصل الى حل معقول ومنصف لمسألة الشرق الأوسط .

الرئيس : أشكر ممثل الصين على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

المتكلم التالي المسجل على قائمتي هو سعادة السيد انجين أنساي ، المراقب الدائم لمنظمة المؤتمر الاسلامي ، الذي كان المجلس قد وجه اليه الدعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت . أدعوه الى الجلوس على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد انساي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود سيدي أن أشكركم وأشكر من خلالكم أعضاء المجلس الآخرين على اتاحة فرصة المشاركة في المناقشة حول موضوع يهم المنظمة التي أمثلها بشكل خاص .

اسمحوا لي في مستهل كلمتي أن أنقل اليكم سيدي أحر التهاني على تبوئكم رئاسة مجلس الأمن خلال هذه الفترة الصعبة . إننا نثق بأن خبرتكم ومهاراتكم الدبلوماسية ستكون خير معين في تنفيذ المهام المعقدة التي تواجه مجلس الأمن في الأيام المقبلة .

وأود أن أنتهز هذه الفرصة ، لأشكر ممثل كوبا الدائم ، سعادة السفير ألاركون دي كيسادا ، على البراعة التي وجه بها أعمال المجلس في الشهر الماضي .

من الحقائق المعروفة المعادة أن قضية فلسطين والمسجد الأقصى الشريف هي الأولى بالنسبة لمنظمة المؤتمر الاسلامي والأمة بأسرها ، ليس فقط بسبب عدالتها ، ولكن أيضا لأن القدس الشريف في فلسطين أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين لدى جميع المسلمين . ولذلك لا يمكن لمنظمة المؤتمر الاسلامي أن تقف موقف اللامبالاة - ولن تفعل هذا - أمام أي ظلم توقعه السلطة القائمة بالاحتلال ضد الشعب الفلسطيني .

لأكثر من أربعة عقود ، فإن سياسات اسرائيل الخاصة بالعدوان التوسعي ، والقمع الشديد الذي يمارس ضد الشعب الفلسطيني ، والتحدي المثير لإرادة المجتمع الدولي ، والانتهاك المتغطرس لجميع قواعد القانون الدولي ظلت المصدر الوحيد للعنف الذي لا يهدأ والتوتر والحرب في الشرق الأوسط والأهداف النهائية لتلك السياسات وهي الاغتصاب الدائم لحقوق الفلسطينيين الأساسية وتصفية القضية الفلسطينية واضحة وعقيمة .

لقد أعرب الشعب الفلسطيني مرة أخرى - عن طريق انتفاضته - عن إصراره على مقاومة السياسات الوحشية التي تمارسها اسرائيل العنصرية التي تتمثل في القمع العنيف والاحتلال والإبعاد وتهديد فلسطين وتدنيس الأماكن الاسلامية المقدسة ، وإنشاء المستوطنات غير الشرعية ، واتخاذ تدابير وحشية لإسكات صوت الحرية .

وقد خططت السلطات الاسرائيلية مؤخرا - لتحدي عملية السلام وسحق الانتفاضة - الى توطين المهاجرين الذين يصلون اليها حديثا ، في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، مما يشكل انتهاكا لقرارات الأمم المتحدة . واتفاقية جنيف الرابعة التي تحظر على السلطة القائمة بالاحتلال ترحيل أو نقل أجزاء من سكانها المدنيين الى الأراضي المحتلة . وتلك الخطة والهجرة الجماعية الكبيرة لليهود السوفيات الى فلسطين المحتلة ، يشكلان تهديدا خطيرا للأمن والاستقرار في المنطقة وبرميان - دون شك - الى تغيير الطابع الديمغرافي لفلسطين ومدينة القدس الشريف .

وترى منظمة المؤتمر الاسلامي أن التسهيلات المتزايدة التي تقدمها بعض البلدان لاستمرار هذه الهجرة ، وتشجيع البلدان الأخرى التي تمنع منح تأشيرات للمهاجرين الى

بلدانها ، مما لا يدع أمامهم من خيار سوى الذهاب الى اسرائيل ، يثيران الشك والريبة حول السبب الخفي وراء هذه الزيادة السريعة للمهاجرين ، لأنها تحدث في الوقت الذي تستمر وتتصاعد فيه الانتفاضة ، وما تبع ذلك من زيادة في عدد القتلى وأعمال المضايقة والإبعاد التي تقوم بها القوات الاسرائيلية ضد السكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة .

ومنظمة المؤتمر الاسلامي ، التي أعربت فعلا عن قلقها بشأن هذه الحالة عن طريق أمانتها العامة وقامت بالتصرف بإجراء اتصالات على مستوى عال بين سعادة الدكتور حامد الجابد أمينها العام وممثلي الحكومات المعنية ، تدين بشدة هذه الخطط وتدين بشدة الجهود الاسرائيلية الرامية الى تحقيق الفكرة السخيفة الخاصة "باسرائيل الكبرى" وتحذر من استمرارها نظرا للأخطار التي تهدد بشكل كبير عملية السلم في المنطقة .

ونحن نؤمن بقوة بأن على الأمم المتحدة مسؤولية تاريخية خاصة تجاه فلسطين . إن إزاحة الفلسطينيين من ديارهم وأرضهم ، ومعاناتهم وعذابهم الكبيرين ، كل هذا نتج عن القرار الذي اتخذته الأمم المتحدة منذ حوالي أربعين عاما . ولذلك يجب على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره أن يمارسا صلاحياتهما الكبيرة تجاه السياسة الاسرائيلية المتعلقة بالأراضي الفلسطينية المحتلة .

ومنظمة المؤتمر الاسلامي ، تلتزم مرة أخرى باسترعاء انتباه المجلس الى الآثار الضارة المترتبة على استمرار الهجرة اليهودية الى فلسطين المحتلة ، التي يتوقع أن تصل الى مليون فرد في وقت قصير ، وأثرها الخطير على الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني وعلى السلام في الشرق الأوسط . ونود أن نحث مجلس الأمن والمجتمع الدولي على اتخاذ الاجراء الضروري العاجل بشأن هذه المسألة الخاصة بالهجرة الجماعية للمهاجرين اليهود والسياسة العنيدة التي تمارسها اسرائيل ، وذلك لضمان حقوق الشعب الفلسطيني ، بما في ذلك حقه في تقرير المصير وفي اقامة دولة فلسطينية مستقلة على أرضه تحت رعاية منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثله الشرعي الوحيد .

وفي هذا الإطار ، اسمحوا لي بأن أتناول باختصار مسألة أخرى ذات اتصال وتتسم بحساسية قصوى بالنسبة لمنظمة المؤتمر الاسلامي : وهي وضع مدينة القدس الشريف . لقد أُصبنا بدهشة عندما علمنا مؤخرا جدا أن مجلس الشيوخ الأمريكي أصدر قرارا يرمي الى اعتبار مدينة القدس الشريف العاصمة غير المقسمة لدولة اسرائيل . والأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الاسلامي تشجب بشدة إصدار ذلك القرار الذي يعد في العديد من النواحي محاولة متعمدة لتعزيز موقف الذين يعارضون بشكل عنيد غير معقول - وخاصة في اسرائيل - الجهود التي تبذل حاليا على المستوى الدولي لتشجيع عملية السلام في الشرق الأوسط على أساس قانوني صحيح .

وتلاحظ الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الاسلامي بارتياح تأكيد الرئيس بوش مجددا حقيقة وحرمة الوضع القانوني لمدينة القدس الشريف . وهي لهذا تدعو الادارة الأمريكية الى التفضل بمواصلة جهودها الحالية الرامية الى ايجاد تسوية عادلة دائمة لقضية فلسطين والشرق الأوسط .

الرئيس : أشكر السيد انساي على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

ونظرا لتأخر الوقت ، فإني أعتزم رفع الجلسة ، وبموافقة أعضاء المجلس ستعقد الجلسة القادمة لمجلس الأمن لمتابعة النظر في البند المدرج على جدول الأعمال صباح غد الأربعاء ، ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٠ ، الساعة ١٠/٣٠ .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥